أولا: مسائل الخلاف فيها بين الإعراب والبناء

أ - مسائل الخلاف فيها (إعرابي - إعرابي)

وفيه أربع مسائل:

١) لعطف بالرفع على موضع اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر.

٢) تميز (كم) الخبرية المفصول عنها بفاصل.

٣) منع صرف ما ينصرف للضرورة.

٤) إعراب الاسم الواقع بعد (مذ - منذ).

المسألة الأولى[1]

العطف على اسم «إنّ» بالرفع قبل مجيء الخبر

توطئة:

الأحرف المشبهة بالفعل (إنّ وأخواتها) تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول وترفع الثاني عند البصريين، ولا عمل لها في الثاني عند الكوفيين، ولكل دليله.

أولا: البصريون قالوا : إن هذه الأحرف تعمل في الخبر لأنها قويت مشابهتها بالفعل.

ووجه المشابهة من خمسة أوجه :

الأول : أنّها على وزن الفعل فـ «إنّ» مثل «ضرب» كلاهما على «فعل».

الثاني : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.

الثالث : أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضيه (الفاعل).

الرابع : أنها تدخل عليها نون الوقاية فتقول : «إنني – كأنني – لكنني» كما تقول:

«أعطاني – سألني – أجابني».

الخامس: أن فيها معنى الفعل فمعنى «إنّ – أنّ» حققت، ومعنى «كأن» شبهت، ومعنى «لكن» استدركت، ومعنى «لعل» ترجيت، ومعنى «ليت» تمنيت، فلما أشبهت الفعل وجب أن تعمل عمله [2].

فالفعل يكون له مرفوع ومنصوب (فاعل– مفعول) فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب، ليكون المرفوع مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول، إلا أن المنصوب هنا تقدم على المرفوع لأن عمل «إنّ» فرع وتقديم المنصوب على المرفوع فرع.

ألا ترى أنك تقول في : ضرب زيد عمرا – عمرا ضرب زيد بتقديم المفعول خلافا للأصل [3]

---

١) الإنصاف مسألة ٢٣ الجزء الأول.
٢) أسرار العربية (١٢٢)
٣) الإنصاف في مسائل الخلاف م» ٢٢» (٢ / ١٧٦) وما بعدها بتصرف

وهي عندهم تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها.

وحجتهم : أن لهذه الأحرف شبها بـ «كان» الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما فعملهن عملها «كان» معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم، وفاعل أخر تنبيها على الفرعية. [١]

ثانيا : أمّا الكوفيون فيرون أن» إن» وأخواتها لا ترفع الخبر نحو: إن زيدا قائم، وما أشبه ذلك،والرافع عندهم، هو رافعة في باب المبتدأ، فلا عمل لـ «إن» في الخبر.

يقول الشيخ خالد الأزهري:

«وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف (إنّ وأخواتها) لا تعمل في الخبر وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولهن وهو المبتدأ، **وحجتهم** : أنه لا يجوز : إن قائمٌ زيدا، ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها». [٢]

وقالوا أيضا: إن الأصل في هذه الأحرف ألا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل، فإذا عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، والفرع أبدا يكون أضعف من الأصل، فينبغي ألا تعمل في الخبر جريا على القياس في حط الفروع عن الأصول – ولو أعملناها في الخبر لأدى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز .[٣]

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في العطف على الاسم قبل مجيء الخبر على ما سيأتي بيانه.

العطف على اسم «إن» قبل مجيء الخبر

أولا : العطف على اسم «إن» وبعض أخواتها بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده مما لا خلاف عليه.

قال ابن هشام [٤] ويعطف على أسماء هذه الأحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده كقول الشاعر:

إن الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا [٥]

١) التصريح بمضمون التوضيح» بتصرف» ٢٩١ / ١
٢) السابق ٢٩٣ / ١ (بتصرف)
٣) التصريح بمضمون التوضيح ٢٩٣ / ١» بتصرف»
٤) الإنصاف في مسائل الخلاف م (٢٢) (٢ / ١٧٦) وما بعدها بتصرف
٥) أوضح المسالك (١ / ٣٥١)

والشاهد فيه «والخريفا – الصيوفا» حيث عطف الأول «الخريفا» منصوبا على اسم «إن» الربيع قبل مجيء الخبر «يدا أبي العباس» وعطف الثاني «الصيوفا» منصوبا أيضا على اسم «إن» (الربيع) بعد مجيء الخبر.

فدلّ على جواز العطف بالنصب على الاسم قبل مجيء الخبر وبعده.

ثانيا : العطف على اسم «إن» وبعض أخواتها بالرفع، عند ابن هشام وجمهور البصريين بشرطين:

الأول : استكمال الخبر أي: بعد مجيء الخبر

الثاني : كون العامل «إن – أن – لكن»

وعلة ذلك: أن هذه الأحرف الثلاثة لم تغير معنى الابتداء، بخلاف سائر الأحرف.

لأنها غيرت معنى الابتداء لأن» كأن» أفادت معنى التشبيه، «ليت» أفادت معنى التمني، «لعل» أفادت معنى الترجي. [1]

فمن الأول «العامل إن» قول الشاعر [2]:

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأم النجيبة والأب

«فإن» حرف مشبه بالفعل و«لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن في محل رفع، و«الأم» اسم إن مؤخر منصوب، «والنجيبة» نعت منصوب أيضا، «والأب».

الواو عاطفة، و«الأب» بالرفع معطوفا على محل اسم «إن»، إذ إنه مبتدأ قبل دخول «إن».

والشاهد فيه «والأب» حيث عطفه بالرفع على محل اسم «إن» المنصوب «الأم» بعد مجيء الخبر وهو متعلق المجرور «لنا».

ومن الثاني «العامل أن المفتوحة» قوله تعالى : «أن الله بريء من المشركين ورسوله» [3] برفع رسوله.

---

١) أسرار العربية (١٢٤)

٢) البيت من الطويل. أنشده أبو العباس المبرد ولم ينسبه. والمعنى : يمدح نفسه وقومه بأنهم نجباء كرماء فإذا كان الآباء والأمهات غير نجباء إنما يولد لهم لئام الأولاد، وليس آباؤنا ولا أمهاتنا من هؤلاء، فنحن النجباء أبناء النجباء – انظر عدة السالك (١ / ٣٥٤)

٣) من الآية «٣» من سورة التوبة براءة

وفي الرفع أوجه، منها : أن «رسوله» معطوف على محل اسم «أن» «لفظ الجلالة» بعد مجيء الخبر «بريء».

ومن الثالث «العامل لكن» قول الشاعر: [1]

وما قصرت بي في التسامي خؤولة ولكن عمي الطيب الأصل والخال

«فلكن» حرف استدراك ونصب، و«عمي» اسمه منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، و«الطيب» خبر لكن مرفوع «والأصل» مضاف إليه مجرور.

«والخال» بالرفع معطوفا بالواو على محل الاسم «عمي» إذ إنه مبتدأ قبل دخول«لكن».

والشاهد فيه «والخال» حيث عطفه بالرفع على محل اسم «لكن» المنصوب بعد مجيء الخبر «الطيب الأصل».

وهو ما أشار إليه ابن مالك في الخلاصة بقوله :

وجائز رفعك معطوفا على منصوب إن بعد أن تستكملا

وألحقت بإن لكن وأن أي أنه إذا أتي بعد «إن – أن – لكن» وخبرها بعاطف، جاز في هذا الاسم الرفع نحو: إن زيدا قائم وعمرو، واختلف في الرفع، فالمشهور أنه معطوف على محل «اسم إن» فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ، وهذا ما يشعر به ظاهر كلام ابن مالك وذهب قوم إلى أن المرفوع مبتدأ حذف خبره، والتقدير: وعمرو كذلك.

وهذا الأخير قاله ابن عقيل حيث قال: «وهو الصحيح» [2] وهو اختيار الجمهور .

وقد تعجل الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد – طيب الله ثراه – في التعلق «في الرفع على المحل» وكان عليه أن ينتظر إلى أن ينهي ابن عقيل كلامه الأتي:

وهو: إن كان العطف قبل أن تستكمل «إن أي قبل أن تأخذ خبرها، تعين النصب عند الجمهور، وأجاز بعضهم الرفع» إشارة إلى مذهب الكسائي والفراء الآتي.

---

١) البيت من الطويل ٠ ولم يعثر له على قائل – أوضح المسالك (١ / ٣٥٥) والهمع (٢ / ١٤٤) وشرح الأشموني (١ / ١٤٤) والمعنى : أنه إذا انتسب لأخواله كان له بهم أعظم الفخر، وإذا انتسب لأعمامه لم يكن أحد أعلى منه فخرا . يريد أنه كريم النسب من جهتيه – انظر عدة السالك (١ / ٣٥٦)

٢) شرح ابن عقيل (١ / ٣٤٤ – ٣٤٥)

وهذا هو الكلام المستحق لتعليق الشيخ، فالعطف بالرفع قبل مجيء الخبر يعد من قبيل عطف المفرد عند ابن هشام وابن مالك ومن وافقهما، والجمهور على أن المرفوع بعد الواو مبتدأ حذف خبره، فيكون من قبيل عطف الجمل.

والآن... ماذا عن العطف بالرفع قبل مجيء الخبر؟ خلاف!

١ – ذهب **الكسائي والفراء** من الكوفيين إلى جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر ولكن الفراء اشترط في الاسم المعطوف عليه «اسم الناسخ» شرطا وهو: أن يكون مما لا يظهر فيه العمل [١] مبنيا أو معربا بعلامة مقدرة مثل: إنك وبكر منطلقان، وإن الفتى وزيد ذاهبان، وذلك لعدم التخالف اللفظي، فإن إعراب الاسم خفي. [٢]

أما الإمام الكسائي فإنه يجيز ذلك على كل حال، أي سواء كان اسم الناسخ مما يظهر فيه العمل مثل : إن زيدا وعمروٌ قائمان، أو لا يظهر فيه مثل : إنك وبكر منطلقان وحجتهم في ذلك النقل والقياس.

فمن الأول: قوله تعالى: «إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصاري من آمن بالله واليوم الآخر» [٣] ووجه الاستشهاد بالآية الكريمة أنه عطف (الصابئون) بالرفع على موضع اسم (إن) «الذين» قبل مجيء الخبر «من آمن بالله واليوم الآخر».

لكن البصريين يخرجون الآية على أحد تخريجين:

الأول : أن خبر «إن» محذوف تقديره «مأجورون – أو آمنون – أو فرحون»، «والصابئون» مبتدأ، وما بعده خبره، ويشهد له قول الشاعر: [٤]

خليلي هل طب؟ فإني وأنتما – وإن لم تبوحا بالهوى – دنفان

والشاهد فيه «فإني وأنتما دنفان» فإنه يتعين فيه أن يكون قوله «أنتما» مبتدأ وخبره قوله «دنفان» ويكون خبر «إن» محذوفا لدلالة خبر المبتدأ عليه، والأصل: فإني دنف وأنتما دنفان.

ويضعفه : أنه حذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وإنما الكثير العكس، ولذلك حمل الحذف من الأول لدلالة الثاني على الشذوذ في قول قيس بن الحطيم من فحول الجاهلية:

---

١) الإنصاف في مسائل الخلاف م» ٢٢» (١ / ١٨٧)
٢) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٢٣)
٣) الآية» ٦٩» من سورة المائدة
٤) البيت من الطويل – أنشده ثعلب ولم يعزه لقائل معين – منحة الجليل (١ / ٣٤٤)

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف [1]

والتقدير فيه : نحن بما عندنا راضون، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه.

قال الشيخ محمد محي الدين – طيب الله ثراه – تعليقا على البيت «واعلم أن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه شاذ، والأصل والغالب هو الحذف من الثاني لدلالة الأول».[2]

الثاني : أن الخبر المذكور لـ «إن» وخبر «الصابئون» محذوف، ويشهد له قول الشاعر «ضابيء بن الحارث البرجمي»: [3]

فمن يك أمسى في المدينة رحله فإني وقيار بها لغريب

والشاهد فيه: «فإني وقيار بها لغريب» فإن حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم في محل نصب اسم «إن» و «قيار» بالرفع مبتدأ حذف خبره و«لغريب» اللام مزحلقة، وغريب خبر «إن»، ويتعين عندهم – البصريين – أن يكون الخبر المذكور لـ «إن» لاقترانه باللام، إذ إن خبر المبتدأ لا يقترن باللام إلا شذوذا، ولا يجوز الحمل على الشاذ ما أمكن غيره.

ويضعفه : تقدم الجملة المعطوفة «المبتدأ وخبره المحذوف» على بعض جملة المعطوف عليه خبر «إن» وذهب المحقق «الرضي» إلى أن جملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين اسم «إن» وخبرها، وقال الشيخ محمد محي الدين– طيب الله ثراه – وهو حسن [4].

ويقول عباس حسن بعد قول الشاعر:

فإني وقيار بها لغريب... وما جاء على شاكلته فـ «قيار» مبتدأ حذف خبره، تقديره «غريب» وجملة المبتدأ والخبر معترضة بين اسم «إن» وخبرها، فرارا من العطف قبل مجيء الخبر.[5]

أما عند الكسائي والفراء فقد عطف قوله : «قيار» بالرفع على محل اسم «إن» ياء المتكلم – فهو لا يظهر فيه العمل – وذلك لأنه مبتدأ قبل دخول «إن».

---

١) شرح ابن عقيل (١/ ٢٢٨) – الإنصاف (١/ ٩٥)
٢) منحة الجليل (١ / ٢٢٨)
٣) البيت من الطويل – نسبه المبرد في الكامل. الإنصاف (١ / ١٩٤) وأوضح المسالك (٢ / ٣٥٨) وشرح الأشموني (١ / ١٤٤)
٤) عدة السالك (١ / ٣٦٠)
٥) النحو الوافي (١ / ٦٦٩)

فإذا اعترض وقيل: «إذا كان ما ذهبا إليه صوابا - الكسائي والفراء - لكان حق **الشاعر أن يقول**: «فإني وقيار لغريبان» كما تقول : إنك وعمرو قائمان، فشرطهما المطابقة، وهي هنا غير موجودة، ولزم على ذلك الإخبار بالمثني عن المفرد، ولإزالة هذه الشبهة - إن عرضت - أقول: إن الخبر «غريب» وصف على «فعيل» فهو على زنة «المصدر» مثل: «ذميل - صهيل» والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد، فتقول: هذا الرجل عدل - والرجلان عدل - والرجال عدل، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي يشبه شيئا، حكم ذلك الشيء، تحقيقا لمقتضى المشابهة، وقد وردت صيغة «**فعيل**» مخبرا بها عن الجماعة في قوله تعالى: «والملائكة بعد ذلك ظهير»[1].

ومثلهما أيضا قول بشر بن أبي خازم : [2]

وإلا فاعلموا أنّا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

والشاهد فيه «أنا وأنتم بغاة» فأن واسمها و«أنتم» معطوف بالرفع محلا على محل اسم «إن» (نا الفاعلين) قبل مجيء الخبر «بغاة».

والبصريون على أن الضمير «أنتم» مبتدأ حذف خبره تقديره «وأنتم مثلنا» فيكون من باب عطف الجمل، **ويضعفه**: تقدم جملة المعطوف «المبتدأ وخبره» على بعض جملة المعطوف عليه «خبر إن»، **ومن النقل** أيضا قراءة الرفع في قوله تعالى: «إن الله وملائكته يصلون على النبي» [3] برفع «ملائكته» وهي قراءة أبي عمرو وعبدالوارث وابن عباس [4] فـ «ملائكته» مرفوعا عطفا على محل اسم «إن» (لفظ الجلالة) وهذه الآية عند الكسائي وحده لأن تلميذه «الفراء» يشترط في العطف بالرفع على محل الاسم خفاء الإعراب فيه، وهو هنا ظاهر، وهو ما لا يشترطه الكسائي، **ويخرّج البصريون** القراءة في الآية الكريمة على أن «ملائكته» مبتدأ، وخبره جملة «يصلون» أما خبر «إن» فمحذوف يدل عليه خبر المبتدأ.

ويضعفه : الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وهو خلاف الأصل، بل هو شاذ على ما بيناه آنفا.

---

١) من الآية «٣» من سورة التحريم، راجع منحة الجليل (١ / ١٨٤)
٢) البيت من الوافر الإنصاف (١ / ١٩٠) وبلا نسبة أسرار العربية (١٢٥) وعدة السالك (١ / ٣٦١)
٣) من الآية «٥٦» من سورة الأحزاب
٤) البحر المحيط (٧ / ٢٣٩)

وقد اشترط البصريون وابن هشام في جواز العطف بالرفع أن يكون العامل «إن – أن – لكن» أما الفراء فلم يشترط ذلك، وتمسك بقول رؤبة بن العجاج [1] :

يا ليتني وأنت يا لميس في بلـدة ليس بهـا أنيس

والشاهد فيه «يا ليتني وأنت» فقد عطف الشاعر قوله «وأنت» بالرفع محلا على محل اسم «ليت» وهو ياء المتكلم قبل مجيء الخبر «في بلدة»، وأنت ترى اسم «ليت» مما لم يظهر فيه العمل، وهو ما وافق فيه الكسائي تلميذه الفراء.

لكن البصريين يخرجون البيت على أن الواو في «وأنت» للحال وأنت مبتدأ حذف خبره للعلم به من السياق أي: «وأنت معي» والجملة في محل نصب حال من الواو، وهذه الجملة الحالية معترضة بين اسم «ليت» وخبرها، وصاحب الحال – عندهم – هو الضمير المستكن في الجار والمجرور، الذي هو خبر «ليت» وهو «في بلدة» وهو العامل في الحال وفي صاحبه، ويلزم على هذا التخريج تقديم الحال على عاملها، وهو نادر إذا كان العامل ظرفا أو مجرورا، وهو ما صرح به ابن مالك حيث قال في الخلاصة:

. . . . . وندر نحو سعيد مستقرا في هجر

أي: وقد ندر تقديم الحال على عاملها الظرف نحو: زيد قائما عندك، والمجرور نحو: سعيد مستقرا في هجر [2]، ولهذا رأى قوم من البصريين أن خيرا منه أن يكون صاحب الحال هو «ياء المتكلم» الواقعة اسما «**لليت**»،ويكون العامل في الحال وصاحبها هو «ليت».[3]

لقد اضطرب **البصريون** – كما ترى – في تخريج الحال، ذهب فريق إلى أن صاحبها الضمير المستكن في الخبر «في بلدة» على أنه متعلق بمحذوف مفرد تقديره «مستقرة» فهو خبر مشتق يحتمل الضمير، فماذا لو كان المتعلق فعلا «تستقرين»؟ ولذا عده ابن مالك نادرا.

ذهب فريق أخر إلى أن صاحب الحال هو الضمير المتصل في «ليت» الذي هو اسمها، ويكون العامل في الحال وفي صاحبها هو «ليت»، وهل يعمل الحرف «ليت» – على ضعفه – في الاسم والحال والخبر؟

١) البيت من الرجز – أو بيتان من مشطوره،وهو موجود في زيادات ديوانه،وبلا نسبة في أوضح المسالك (١ / ١٣٦٤) والهمع (٢ / ١٤٤)
٢) شرح ابن عقيل (١ / ٥٨٩)
٣) عدة السالك (١/ ٣٦٦)

إن ما ذهب إليه هذا الفريق يرجح ما ذهب إليه الفراء، فإن سيبويه إمامهم وشيخ مذهبهم أجاز مجيء الحال من المبتدأ الضمير قال تعالى :«فإذا هي حية تسعى» [1] فقد جوز المعربون أن تكون جملة «تسعى» حالا من الضمير «هي» الواقع مبتدأ.

فإذا كانت جملة «وأنت» مع خبرها في البيت حالا من الضمير المتصل في «ليت» فهو اعتراف صريح بأن الضمير في «ليت» مبتدأ في الأصل، ولذا صح مجيء الحال منه، فكون الواو عاطفة، والضمير «أنت» معطوف محلا بالرفع على اسم «ليت» يكون أقوى وأظهر، وفي هذا دلالة واضحة على سعة أفق الفراء وعمق نظرته وسلامة حسه اللغوي.

إن ما ذهب إليه البصريون من امتناع العطف بالرفع على محل الاسم قبل مجيء الخبر لما في العطف من اجتماع عاملين «الحرف الناسخ – الاسم المرفوع بعده» على معمول واحد وهو «الخبر» وهو عندهم ممتنع.

أما الكسائي والفراء فلا يتأتى ذلك على مذهبهم، لأن الرافع للخبر– عندهما – في هذا الباب، هو رافعه في باب المبتدأ، فلا عمل لإن وأخواتها في الخبر، وعليه فلا يلزم أن يكون الخبر توارد عليه عاملان من جهة واحدة. [2]

أما القياس: فقد أجمعوا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع «لا النافية للجنس» نحو: لا رجل وامرأة أفضل منك، برفع «امرأة» عطفا على موضع اسم «لا» فكذلك مع «إن»،لأنها بمنزلتها، وإن كانت «إنّ» للإثبات و «لا» للنفي فإنهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره [3].

وبعد هذا العرض لمذهب الكسائي والفراء من الكوفيين في جواز العطف على محل اسم «إنّ» وبعض أخواتها بالرفع قبلَ مجيء الخبر، واستعراض ما نقل في هذا من آيات وأبيات، وضعف توجيه البصريين للرفع على الابتداء، ثبت – وبما لا يدع مجالا للشك – صحة ما ذهب إليه الكوفيان، كما أن القياس أيدهما، فالعطف على محل اسم «لا» أو على محل «لا» واسمها – كما هو عند سيبويه – على أنهما معا مبتدأ، يؤيدانهما، وذلك لأن «لا» عنده بمثابة مسوغ للابتداء بالنكرة، ولذا صح العطف بالرفع عليها أو عليهما، كما صح عندهما «الكسائي والفراء» العطف على المحل بالرفع.

---

١) من الآية «٢٠» من سورة طه
٢) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٢٣) بتصرف
٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٨٦)

والخبر عند سيبويه مرفوع بالابتداء مع الاسم المفرد النكرة، فعملت «لا» في الاسم دون الخبر، وهو ما قال به الكوفيون في باب «إن وأخواتها» نعم فكما يحمل الشيء على نظيره يحمل على نقيضه.

وبعد فإن ما ذهب إليه الكوفيان – الكسائي والفراء – من جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر هو الراجح عندنا، سواء كان المعطوف عليه مما لا يظهر فيه العمل (الفراء)، أو ما يظهر فيه العمل (الكسائي) وذلك لأن النقل والقياس يؤيدانها على ما بيّناه، فلا مناص من قبوله.

والله أعلم